في محاضرة بجامعة قطر حول التنمية الصناعية بدول التعاون

الدكتور هشام خواجكية: دخل قطر من الغاز والصناعات القائمة عليه سيصل إلى مليار ونصف المليار دولار بنهاية القرن

أكد الدكتور محمد هشام خواجكية الخبير بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية انه من المتوقع ان يصل دخل دولة قطر من الغاز المسال والبتروكيماويات والصناعات الاخرى القائمة على الغاز سيصل الى مليار ونصف المليار دولار سنوياً، كما سيؤدي الى زيادة حصيلة العملة وتشغيل الكوادر الوطنية. جاء ذلك في محاضرة للدكتور هشام بجامعة قطر حول التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون بين الواقع وافاق المستقبل.

واشار في هذه المحاضرة الى دور التنمية الصناعية في زيادة الروابط الاقتصادية بدول المنطقة مؤكداً ان تطوير القطاع الصناعي من شانه ان يؤدي الى زيادة التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

وبالنسبة للسياسات التي تم اتباعها في دول الخليج للتنمية الصناعية اشار الى انه من ضمنها انشاء القطاعات الأساسية لهذه التنمية مثل مشاريع البتروكيماويات في قطر والسعودية والإمارات والكويت، والحديد والصلب في قطر والسعودية. وقال: ان هذه الصناعات الناجحة استطاعت ان تضع اساساً قوياً للتنمية. كما قامت هذه الدول بتشجيع سياسات الاستثمار الصناعي واتاحت الفرص للاستثمار، كما ان كل دول الخليج تقدم المعلومات المتوافرة للمستثمر الصناعي فيما يتعلق بالصادرات والواردات والصناعات القائمة وتقدم ايضاً القروض الميسرة بفوائد قليلة مشيراً الى ان السعودية هي الأكثر تصنيعاً بين هذه الدول بسبب كثرة الحوافز التي تقدمها لدعم النشاط الصناعي وإعطاء افضلية للمشتريات من المنتجات الوطنية. وأاف: كما ان اصدار مرسوم بإنشاء مصرف قطر للتنمية سيساهم في تشجيع المشاريع الصناعية وتقديم القروض الميسرة.

وتطرق د. هشام الى المزايا التي قدمت للتشجيع الصناعي في دول المجلس التي منها انشاء المناطق الصناعية المزودة بجميع الخدمات المطلوبة حيث توجد في هذه الدول ٤٠ منطقة صناعية تم انفاق اكثر من ١٠٠ مليار دولار عليها واستطاعت ان تجذب المستثمر الاقتصادي ذلك ان قيام الحكومة بإنشاء المبنى الضرورية للصناعة من شانه ان يشجع المستثمر على القيام بالمشروعات دون ان يتحمل اعباء فوق طاقته.

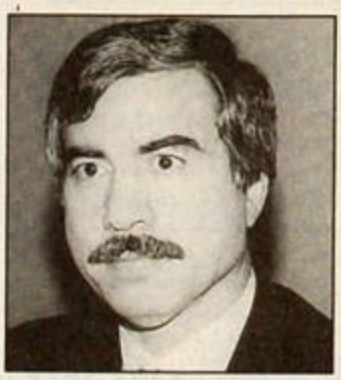

د. هشام خواجكية

متابعة:
منتصر الديسي

كذلك من ضمن هذه المزايا تدريب العمالة الوطنية التي هي اساس اي تنمية صناعية، وايضاً الطاقة الرخيصة للمشروع الصناعي حيث ان اسعار الطاقة في دول المجلس تقل كثيراً عما هي عليه في دول اميركا واوروبا وهو السبب الذي جعل كثيراً من الصناعات في المنطقة قادرة على تسويق منتجاتها. واضاف: وأوجدت دول التعاون كذلك المناخ الجيد للتنمية الصناعية من حيث استقرار اسعار صرف العملات وحرية تحويلها من الداخل الى الخارج بدون اي صعوبة وهو يعني اعطاء الثقة للمستثمرين.

كما ان ايجاد السوق الخليجية المشتركة من ضمن السياسات التي ساهمت في تطوير الصناعة.

فقد قامت دول الخليج بإنشاء مجلس التعاون الذي يسعى الى توحيد هذه الدول في سوق واحد يصل تعداده ٢٥ مليون نسمة وكان يفترض ان تصل هذه السوق عام ١٩٨٨ الى تطبيق تعرفة موحدة للجمارك ولكنها الى الآن لم تحقق ذلك. وتناول في محاضرته الأسباب التي منعت التوسع الشديد في القطاع الصناعي. وقال: ان من هذه الأسباب البيروقراطية الشديدة التي تكبل المستثمر وتؤدي الى تباطؤ الاستثمار حيث إنه اذا اراد رجل الاعمال الحصول على ترخيص يحتاج الى ٦ شهور، اما الحصول على الأرض لاستثمارها فيحتاج الى ١٢ شهراً وهي مدة طويلة اذا علمنا ان الترخيص في بعض دول شرق اسيا لا يستغرق الحصول عليه ٣ ساعات.

وكذلك من مشكلات الاستثمار الصناعي عدم وجود استراتيجية واضحة فنحن حتى الآن لا نعرف ما هو شكل القطاع الصناعي لـ ٢٠ سنة قادمة لان معرفة ذلك سيعمل على تحديد الأولويات في التنمية الصناعية. وكذلك عدم وجود معلومات كافية عن فرص الاستثمار المتاحة لان التوسع في توضيح هذه الفرص سيشجع المستثمر الصناعي على عملية الاستثمار التي تتضمن كثيراً من المصاعب واشار الى ان مستقبل التنمية في المنطقة يتوقف على مدى القدرة على حل المشكلات السابقة، فدول الخليج لديها القدرة الصناعية الكافية للصناعات ولها من الصناعات ما اصبح ينافس الأسواق العالمية مثل الألومنيوم والحديد والصلب ولكن مطلوب تدعيم القطاع الصناعي وبالنسبة لدور الجامعة في عملية تدعيم التنمية الصناعية اشار الى ان الجامعة تستطيع ان تفعل الكثير من خلال تخريج الكوادر المطلوبة للتنمية الصناعية ذلك لان الكوادر البشرية اصبحت اكثر اهمية للإنتاج الصناعي، كما ان الجامعة تستطيع المساهمة في وضع استراتيجية شاملة لهذه التنمية كونها تحتاج للخبراء الاقتصاديين والإداريين وهؤلاء موجودون في الجامعة ويجب الاستفادة منهم من خلال جهد منسق مع القطاعات الصناعية.